احدهما فالاخري طالق ايلاءهما فيطالقان ان
رفعنا ولو رفعت واحدة طلقت هي خلافا لما في الاصل
وفيها ان حلف بالله لا يطأ واستثنى فقوله وله
الوطء ولا كفارة واستشكل جعله موليا فحمل على ظاهر
القضاء وما بوه على الباطن كما في ين وارد لو كفر عنها
ولم تصدقه وفرق بشدة المال وبان الاستثنى يحتمل غير
الحل باب الظهار وهو حرام لانه منكر
من القول وزور تشبيه المكلف ما يلزم به الطلاق
كله او جزء على ما سبق بممنوع اصالة لا لحايض
ومحرمة وفي الرجعية تردد ويلحق فيها وعلي ذكر لو
شبه احدي رجعيتيه بالاخري الاحوط اللزوم لان
يستمتع بغير الايلاج وكذا بقية المعيبات ومجبوب
اسلمت ولا يشترط اسلام الكتابية بحيث يقر عليه
عليه ما سبق وظاهر قبل اسلامها وبعد اسلامه
بدليل قولي لامة كافر ولو مرتفع لا كفارته لا تكون
الا قربة وليس من اهلها ولان الله تعالى قال والذين
يظهرون منكم بخلاف الايلاء وهذا اخص مما في الخزينى
وغيره وفي المجبوب قولان رجح عدم اللزوم ابن
ويعضد الاشياخ كما في حش اللزوم لا في امة لا
توطأ لمبعضة وموجلة ومحلسة ومحرمة بخلاف
المدبرة وام الولد الامكاتبة نوي ان عجز والا
فالراجح عدم لحوقه وعليه فيلحق بالتشبيه بها
كالاجنبية كما في ح وتعليقه وتفويضه كالطلاق

ولزم فيها الى الحايض مالم يعد
المانع كرتقا تشبيه في اللزوم مع

ومن التعليق الملغي معنى تقييده بزمن فيتابد وان
تعلق بزمن الزواج فقيد الياس منه او العزيمة على
الفعله كقاعدة الحنث كما في ين متعقبا على ر ويمنع
من الوطء قبل الزواج على القاعدة ويدخل الايلاء ويخبر
بحقق كزمن يبلغانه الخ ما سبق الا ان الوطء لا يبطل
التفويض هنا ولو فوض الطلاق فظاهر ت فلغوا لا
ان يجيزه كالفضولي فان ارادت الطلاق به ففي ين
كلان الا ان ينا كرها فيما زاد على الواحدة وتعقب
عب في الغاية مع انه الانسب بما ياتي في صريحه
وصريحه بظهر مؤبد تحريمها ولو ملاعنة ومملوكة
في العدة لانه في حكم الاصلي ثابيد ا ولا ينصرف الا
له ولو نوى الطلاق فعلي الراجح مما في الاصل فلا يؤخذ
بالطلاق معه لان ما كان صريحا في باب لا يكون كناية في
غيره فعلى هذا يخصص قولهم في الطلاق وان نواه بأي كلام
لزم مع انهم انما حملوا صريح العتق بالعطلاق وكنايته
الظاهرة ما افهمه غير صريح بان لم يجمع بين ظهر
وتوبيد وصدق فيما نواه بها كنية كرامة او كبر
في امه فان نوى الطلاق فبينات ان دخل ونوى
في غيرها كقوله كابني او غلامي او كل شيء حرمه
الثلاث ولو نوى الظهار ولزم بأي كلام ايتطق
به صوتا ساذجا نواه وبالفعل كالطلاق بغير واو
قرينة وكفي ان وطئها او راجعها فقد فعل ذلك
ومتى يتعلق بامه مالم ينو ظهارا او طلاقا

Copyright King Saud University